مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: محددات استعمال وسائل تنظيم الأسرة بين النساء الفلسطينيات
اسم الكاتب: حسام سليمان عيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/8782
تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 17:11 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

محددات استعمال وسائل تنظيم الأسرة بين النساء الفلسطينيات

حسام سليمان عيد
كلية التربية - جامعة القدس المفتوحة
قطاع غزة - فلسطين

تاريخ الاستلام 13-02-2010 **تاريخ القبول 18-04-2011**

الملخص:
هدفت هذه الدراسة إلى تعرف أهم محددات استعمال وسائل تنظيم الأسرة بين النساء الفلسطينيات المتزوجات حاليا في الفئة العمرية 49-15 سنة. وتم تحليل بيانات المسح الصحي الديمغرافي لعام2004 التي جمعت بالعينة من 3785 امرأة متزوجة، واستخدمت مجموعة من المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي كان لها دور فعال في قرار استعمال وسائل تنظيم الأسرة.
وتوصلت الدراسة من خلال نموذج تحليل الانحدار اللوجستي إلى تزايد إقبال النساء المتعلمات على وسائل تنظيم الأسرة، وأن التحسن الحاصل في المستوى الاقتصادي للأسرة ساهم في زيادة الاستعمال، وكذلك ساهم متوسط عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة، ونمط الإقامة في الريف والحضر وعمر الزوجة الحالي في تفسير التباين في نسب استعمال وسائل تنظيم الأسرة في المجتمع الفلسطيني، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
الكلمات الافتتاحية: محددات تنظيم الأسرة، وسائل تنظيم الأسرة، النساء المتزوجات، نموذج الانحدار اللوجستي.

المقدمة:

تعود بدايات ممارسة استعمال وسائل تنظيم الأسرة في الفكر الإسلامي إلى ما روي "عن جابر بن عبد الله أنه قال: كنا نعزل على عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام والقرآن ينزل." (أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه وأحمد). ويندرج مفهوم تنظيم الأسرة وفق مفهوم الصحة الإنجابية بشكل عام، وتعتبر ممارسته عملا وقائيا يسبق الحمل. ويعرف عمران (1994) تنظيم الأسرة بأنه "التجاء الزوجين عن تراضٍ فيما بينهما إلى استعمال وسيلة مشروعة وقانونية من وسائل منع الحمل، بهدف تنظيم خصوبتهما درءا للمخاطر الصحية وغيرها، لتمكنها من القيام بأعباء تنشئة الأطفال كمواطنين صالحين ومنتجين". ويشمل تنظيم الأسرة المباعدة بين حمل وآخر لضمان إتمام الأم الرضاعة الطبيعية، وإعطاءها فرصة كاملة لحماية صحتها واستعاده نشاطها، والحفاظ على صحة أولادها وصولا لرفاهية الأسرة.

وتعد وسائل تنظيم الأسرة من أهم محددات الخصوبة المباشرة؛ لكونها أولى المتغيرات المسؤولة عن التباين الكبير في مستويات الخصوبة الزواجية (Bongaarts, 1978). وفي حقبة الستينيات من القرن السابق، أقدم عدد كبير من البلدان النامية بوضع برامج قومية لتنظيم الأسرة، هادفة تحديد النسل من خلال سياسة ترويج واستعمال حبوب منع الحمل (زكي، 1984: 14) وشهدت فترة الستينيات والتسعينيات من القرن الماضي زيادة واسعة في وسائل تنظيم الأسرة بين النساء المتزوجات، فقد ارتفع المعدل الوسيط لانتشار وسائل منع الحمل من 27% إلى 40%، كما ساهم التقدم الملحوظ في انتشار برامج تنظيم الأسرة في المنطقة العربية عموما، في توفير وسائل تنظيم الأسرة، وتقبل فكرة ممارسة التنظيم، مما أدى إلى تخفيض الخصوبة إلى حد بعيد في تلك الدول (الأمم المتحدة، تقرير الخصوبة، 2003: XV ؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2005).

واتسع نطاق تنظيم الأسرة ضمن الاهتمام المتزايد بالنمو السكاني السريع في الدول النامية؛ باعتباره عائقا حقيقيا يلتهم الجهود الوطنية المبذولة في التنمية، ويوجب على الحكومات مزيدا من الإنفاق على توفير الحد الأدنى من الخدمات المطلوبة بفعل الزيادة في عدد الأطفال. وناقش مؤتمر السكان والتنمية المنعقد في القاهرة عام 1994 موضوع الصحة الإنجابية ومدى أهميته في تحقيق التنمية، وخرج المؤتمرون بمجموعة من التوصيات كان من أهمها: الحاجة الماسة إلى انتشار وسائل تنظيم الأسرة، وحث الحكومات على كفالة جميع مرافق راعية الصحة الأساسية وتنظيم الأسرة. (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2002: 18). وينظر خبراء التنمية بصورة متزايدة إلى تنظيم الأسرة وغيرها من أنشطة رعاية الصحة الإنجابية؛ باعتبارها أمورا حيوية تسعى إلى تحسن رفاهية الإنسان، وتحقيق الأهداف الاجتماعية والإنمائية التي تتباين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (فهيمي وآخرون، 2005؛ PRB,2008).

ويعتقد ديفز (Davis, 1967) أن الفائدة والفعالية تكمن في استعمال وسائل تنظيم الأسرة فقط عندما تحد من زيادة الإنجاب حينما يزيد عدد الولادات المرغوب فيها على عدد الولادات غير المرغوب فيها. يرى (إيسترلن، 1985) صاحب النظرية الاقتصادية المشهورة في الخصوبة، إذا كان الناتج الممكن من الأطفال أقل من الطلب عليهم عندئذ تنتفي الرغبة في الاستعمال، وفي هذه الحالة تنشأ ظاهرة "الطلب المفرط" التي تدفع الوالدين للبحث عن طرق لزيادة الخصوبة وتبني الأطفال. أما

في حالة "العرض المفرط" التي يتفوق فيها إنتاج الأطفال على الطلب عليهم، فإن الوالدين حينها يواجهان زيادة في عدد الأطفال غير مرغوب فيهم مما يدفعهما إلى استعمال وسائل تنظيم الأسرة، وفي هذه الحالة يزداد الطلب على تلك الوسائل. كما يعتبر أن قرار استعمال تنظيم الأسرة يفرض على الأسرة نوعين من التكاليف هما: التكاليف النفسية وتكاليف السوق، وفي حالة انعدامهما، تكون الظروف أقرب إلى ظروف المجتمع الأمثل في استعمال وسائل التنظيم، ويزداد اعتماد ضبط الخصوبة ويقترب عدد الأطفال لدى الوالدين من العدد الذي يرغبان فيه. وفي المقابل، كلما انخفض الضبط المتعمد للخصوبة، يزداد عدد الأطفال غير المرغوب فيهم.

ويري لنكلون داي (1985) أن الخصوبة المتدنية قد تدوم زمنا أطول إذا تحققت بصورة مقصودة، لأن هناك قيمة إيجابية للفرد الذي يمارس تنظيم الأسرة طوال حياته الإنجابية.

واهتمت العديد من الدراسات بموضوع الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، فقد توصل (كاسترلاين وآخرون، 1996) إلى أن استعمال وسائل تنظيم الأسرة يرتفع بين النساء الباكستانيات اللواتي لديهن مزيد من الأطفال الذكور على قيد الحياة، وبين النساء الحضريات، والنساء المنتميات إلى أسر أكثر ثراء، والنساء اللواتي التحقن بالتعليم، وبين صفوف من يتذكرن الإعلانات الخاصة بتنظيم الأسرة.

وقام الشخاترة (Shakhatra,2001) بدراسة حول تنظيم الأسرة في الأردن، تبين من خلال تحليل نتائجها أهمية تعليم المرأة وإقامتها في الحضر على ارتفاع استعمال وسائل تنظيم الأسرة.

وخلصت دراسة (فهيمي، 2000) إلى أن التحسينات الحاصلة في نوعية تعليم الإناث ساهمت في تزايد الإقبال على استعمال وسائل تنظيم الأسرة، وكلما زاد بقاء النساء في المدارس، تطلعنّ إلى مستوى أعلى من المعيشة لأنفسهن وأسرهن، كما أصبحت نوعية الأطفال أكثر أهمية من الكم.

قام يونت وآخرون (Yount, et, al, 2000) بدراسة لاستكشاف أثر تغيير التفضيل بين الجنسين (الذكور والإناث) على ممارسة استعمال وسائل تنظيم الأسرة في مناطق أرياف مصر. وخلصت الدراسة إلى أهمية التعليم في التأثير على معدلات الاستعمال، حيث إن النساء الحاصلات على مستوى التعليم العالي أكثر ميلا واستعمالا وقبولا لوسائل تنظيم الأسرة من النساء غير المتعلمات.

ووجد (الخريف، 2001) أن النساء السعوديات المتزوجات الحاصلات على مؤهل علمي وكذلك أزواجهن، وينتمين إلى أسر ذات مستوى معيشي مرتفع، ويسكن الحضر أكثر ميلا نحو استعمال وسائل تنظيم الأسرة.

وكشفت دراسة (إبراهيم، 2005) أن المحددات الأساسية لاستعمال وسائل تنظيم الأسرة تتعلق بالرغبة في تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة، وارتفاع المستوى التعليمي للزوجة، كما لم تعق وفيات الأطفال استعمال وسائل التنظيم، وأن عمل المرأة لم يكن بالعامل الحاسم في قرار استعمال وسائل التنظيم. وتوصلت دراسة مصطفافي وآخرون (Mostafavi, et al, 2006) أهمية وفعالية النقاش بين الزوجين حول تنظيم الأسرة في فعالية الاستعمال، كما يميل الأزواج في المناطق الحضرية إلى ارتفاع نسب احتمال استعمال وسائل تنظيم الأسرة مقارنة بالمناطق الريفية، وزيادة الاستعمال بزيادة حجم المدينة، وأن التعليم الثانوي فما فوق له فعالية في زيادة نسب احتمال الاستعمال.

ووجد (خليفة، 2006) أن ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة ساهم في زيادة إقبالها على استعمال وسائل تنظيم الأسرة سواء حاليا أو سابقا، وأن زيادة نسبة بقاء الأطفال على قيد الحياة للمرأة أدى بها إلى زيادة الاستعمال الحالي لوسائل التنظيم مع وجود اختلاف بين الدول محل الدراسة. وتوصل دوناتي وآخرون (Donati, et al, 2000) إلى علاقة بين النساء صغيرات السن والمستوى التعليمي وموقف الزوج الإيجابي ووسائل تنظيم الأسرة. وخلص حمودة وأبو ارميلة (Hammou-deh & Abu-Rmeileh, 2009) إلى أهمية الوضع الاجتماعي والصحي والتعليمي في التأثير على قرار استعمال وسائل تنظيم الأسرة بالزيادة.

وتنتمي فلسطين إلى الدول التي تبنت تحقيق مؤشرات التنمية الألفية الصادرة عن الأمم المتحدة، هادفة إلى متابعة مدى التحقق المنجز في صحة المرأة الإنجابية. ونتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والديموغرافية التي مر بها الشعب الفلسطيني، أصبح انتشار برامج تنظيم الأسرة من الأولويات الأساسية لخدمات الصحة الإنجابية، بل تعدى الأمر ذلك، فقد لاقت خدمات تنظيم الأسرة قبولا اجتماعيا وثقافيا بين أوساط الفلسطينيات، وانتشرت بين النساء المتزوجات بنسب تزيد عن 50% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009).

ونظرا للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مر بها المجتمع الفلسطيني، وانتشار ظاهرة استعمال هذه الوسائل بين السيدات المتزوجات، كان لزاما تحليل وتفسير الأسباب التي أدت إلى التوجه نحو استعمال وسائل تنظيم الأسرة في المجتمع الفلسطيني، وتوفير قاعدة معلومات في مجال الصحة الإنجابية، يهتدي بها أصحاب القرار التنموي في ظل ندرة الأبحاث المحلية في هذا المجال.

ركزت الدراسات السابقة في مضمونها على تحليل وتفسير انخفاض الخصوبة، ودور التخطيط العائلي في هذا الانخفاض، واعتمد جزءا منها على معرفة مستويات واتجاهات الأزواج نحو وسائل تنظيم الأسرة، في حين اهتم بعضها بالتحول الاجتماعي والاقتصادي الذي مرت به المجتمعات، ومدى التغيرات الحاصلة في توجهاتهم نحو وسائل تنظيم الأسرة. وتتفق هذه الدراسة في مع بعض الدراسات السابقة بموضوع تنظيم الأسرة، وتختلف معها في المنهجية المتبعة في رصد أهم محددات وسائل تنظيم الأسرة ضمن مجموعة متنوعة من المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. كما تتميز هذه الدراسة في رصد وفهم أثر التغيرات الحاصلة في دوافع استعمال وسائل تنظيم الأسرة في مجتمع ما زال تحت الاحتلال، وفي حاجة ماسة إلى برامج تنموية فعالة، يكون للمرأة دور فعال فيها. وتحاول توفير قاعدة معلومات في مجال الصحة الإنجابية، يهتدي بها أصحاب القرار التنموي في مدى تحقيق أهداف الإنمائية التي اعتمدتها الأمم المتحدة عام 2000.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وللسياسية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني إلى إحداث تغيرات في دوافع استعمال النساء المتزوجات لوسائل تنظيم الأسرة، فقد شهدت معدلات استعمال وسائل تنظيم الأسرة بين النساء الفلسطينيات تطورا هاما خلال عقد من الزمن، فقد ارتفعت نسبة الاستعمال من 45.3% عام 1995 إلى 60% عام 2004، كما ارتفعت نسبة النساء المستعملات لوسائل التنظيم في الضفة الغربية من 50.6% إلى الضفة الغربية إلى 64.5%، في

حين زادت في قطاع غزة من حوالي 34% إلى حوالي 52% خلال تلك الفترة الزمنية. وأشارت نتائج المسوح الديموغرافية إلى أن معدل الخصوبة بين الفلسطينيات قد انخفض من 6.1 مولودا عام 1995 إلى 4.6 مولودا في العام 2004، كما تباين الانخفاض بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد انخفض من 5.44 في الضفة و7.41 في قطاع غزة عام 1995 إلى 4.1 مولود في الضفة الغربية و5.8 مولود في قطاع غزة عام 2004 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1997، 2006). وهذا في حد ذاته مثير للعديد من التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات شافية وتفسيرات دقيقة تفيد في معرفة المسببات التي تقف وراء اختلاف نسب استعمال وسائل تنظيم الأسرة؛ بكونها محددا مباشرا لانخفاض الخصوبة، وفي ظل عدم تبني الحكومة الفلسطينية أية سياسة سكانية للتأثير على معدلات الخصوبة. ومن هذه التساؤلات التي تطرحها هذه الدراسة وتحاول الإجابة عنها ما يلي:

1. هل توجد اختلافات بين النساء المستعملات وغير المستعملات لوسائل تنظيم الأسرة تعزى إلى الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للنساء المتزوجات؟
2. وهل يوجد فروق بين الضفة الغربية وقطاع غزة في هذه الخصائص؟
3. وما أهم المحددات التي تقف وراء ارتفاع نسبة استعمال النساء الفلسطينيات لوسائل تنظيم الأسرة؟
4. وهل تختلف تلك المحددات حسب المنطقة الجغرافية؟

أهداف الدراسة:

يكمن الهدف الرئيس من هذه الورقة البحثية، التعرف على العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المحددة لممارسة استعمال وسائل تنظيم الأسرة بين النساء الفلسطينيات المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين (15-49) سنة، وعلى وجه التحديد تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1. بيان الفروق في الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للنساء المستعملات وغير المستعملات لوسائل تنظيم الأسرة.
2. تحديد أهم العوامل المؤثرة في مدى انتشار استعمال وسائل تنظيم الأسرة بين النساء الفلسطينيات.
3. تقديم المقترحات التي قد تفيد أصحاب اتخاذ القرارات التنموية الهادفة لتحسين رفاهية السكان.

أهمية الدراسة:

تسعي الدول والحكومات إلى تحقيق مؤشرات التنمية الألفية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في أيلول عام 2000 م، وتبنت العديد من المؤسسات الوطنية الفلسطينية في كافة القطاعات الحكومية وغير الحكومية أهداف التنمية الألفية ضمن السياسات التخطيطية والاستراتيجية، ومنها تخفيض معدلات وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمومة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005، ب) وتعتبر النساء في الدول النامية، وخاصة في فلسطين، من أفقر الطبقات فيها، ونادرا ما يشكل الاستثمار في برامج تنظيم الأسرة مركزا متقدما في قائمة الأولويات الوطنية، باعتبارها أمورا حيوية لتحسين رفاهية النساء ومساعدة الزوجين على تجنب حالات الحمل غير المرغوب فيها، وحماية صحة الأمهات والأطفال، والتمتع بحمل صحي. وأدت التحولات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، التي مر بها المجتمع الفلسطيني، إلى التأثير في السلوك الإنجابي. وتأتي أهمية الدراسة، من كونها من الدراسات الديموغرافية القلائل التي تتناول بالبحث والتحليل الدقيقين جانبا هاما من جوانب السلوك الإنجابي المتمثل في فهم تأثير تلك التحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية في دوافع استعمال النساء المتزوجات لوسائل تنظيم الأسرة التي تعد مؤشرا هاما في تحديد حجم الخصوبة الزواجية الفعلية في مجتمع لم يتبن أية سياسة سكانية حتى الآن. كما تغطي هذه الدراسة، العجز في الدراسات السابقة التي اهتمت فقط بتحليل وتفسير تباين الخصوبة بمعزل عن فهم وبحث وتحليل وتفسير دوافع استعمال وسائل تنظيم الأسرة؛ لكونها من المؤشرات الهامة عن مدى التقدم المحرز في صحة المرأة الإنجابية، وتجنبها حالات الحمل غير المرغوب فيه.

مصطلحات الدراسة:

تنظيم الأسرة: ويقصد بها المباعدة بين الحمل أو وقفه باستعمال وسيلة أو أكثر من وسائل تنظيم الأسرة.

وسائل تنظيم الأسرة: ويقصد بها الوسيلة التي تلجأ إليها المرأة المتزوجة لتجنب الحمل غير المرغوب فيه أو تأخيره، وسواء كانت هذه الوسيلة حديثة كالحبوب، اللولب، الحق بالإبر، الواقي الذكري، التعقيم الأنثوي، أو وسائل تقليدية كفترة الأمان وهي: الامتناع الإرادي عن الجماع حين نزول البويضة، القذف الخارجي، واعتماد الرضاعة الطبيعية.

إجراءات الدراسة:

منهج الدراسة:

تتبع الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، القائم على تجميع البيانات وتحليلها بالأسلوب الكيفي والكمي؛ لوصف وتحليل أهم العوامل المؤثرة في ممارسة النساء المتزوجات الفلسطينيات لوسائل تنظيم الأسرة.

بيانات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على بيانات المسح الصحي الديموغرافي الذي قام بتنفيذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2004، وجمعت البيانات من 5799 أسرة تم مقابلتها، وبلغ عدد النساء في العمر (15-54) سنة اللواتي سبق لهن الزواج حوالي 4972 امرأة؛ منهن 3198 في الضفة الغربية و1885 في قطاع غزة. وروعي عند اختيار عينة المسح الصحي الديمغرافي عملية التمثيل الجغرافي حسب مناطق العد البالغة 260 منطقة، منها 56 في قطاع غزة. كما روعي توزيع السكان حسب المنطقة الجغرافية والجنس والتركيب العمري، وشمولية مناطق العد من خلال تحديد الأوزان للعينة بما يتناسب مع الواقع. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004: 14 دليل المستخدم)، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على النساء المتزوجات فقط في العمر (15-49) سنة والبالغ عددهن 4484 امرأة، وتم حذف 702 امرأة حامل حاليا ليبقى العدد النهائي للنساء المتزوجات المستعملات وغير المستعملات لوسائل تنظيم الأسرة الداخلة في تحليل البيانات حوالي 3782 امرأة منهن 2373 امرأة في الضفة الغربية و1409 امرأة في قطاع غزة. وعليه فإن النتائج والتقديرات والنسب المستخلصة من هذا المسح تمثل الواقع في الأراضي الفلسطينية

بتاريخ 17/5/2004م وذلك ولكونه نفذ بواسطة جهة حكومية لديها خبرة تراكمية طويلة في إعداد المسوحات والتعدادات السكانية، الأمر الذي يزيد من درجة الاطمئنان لصحة ودقة البيانات الداخلة في تحليل الدراسة.

متغيرات الدراسة:

اشتمل المسح الصحي الديمغرافي 2004 على سؤال حول نوع الوسيلة التي تستخدمها السيدة حاليا، وعليه يكون المتغير التابع في الدراسة هو: استعمال النساء لوسائل تنظيم الأسرة، وتم تصنيفه بإعطائها الرمز (1) للمستعملات والرمز (0) لغير المستعملات. وفي ظل الدراسات السابقة، والإطار النظري، وطبيعة البيانات المتوفرة من المسح الصحي الديمغرافي، تم التوصل إلى تحديد مجموعة من المتغيرات المستقلة التي يعتقد بأن لها تأثيرا مباشرا على قرار استعمال وسائل تنظيم الأسرة، مثل: المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية، وتشمل مكان إقامة الزوجة، المنطقة الجغرافية، حالة اللجوء، حالة عمل الزوجة، المستوى المعيشي للأسرة وعدد الغرف لكل أسرة تنتمي إليها الزوجة. والمتغيرات الديموغرافية التي اشتملت على: عمر الزوجة الحالي، المدة الزواجية، العمر عند الزواج الأول، عدد الأطفال المتوفين في الأسرة، وعدد الأطفال الباقين على قيد الحياة (الخصوبة الفعلية). (انظر جدول رقم 1)

المعالجة الإحصائية:

بعد الحصول على بيانات المسح الصحي الديمغرافي من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة 15 من أجل تحليل بيانات الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها. ولأن المتغير التابع في الدراسة من النوع الاسمي، تم تحويله إلى متغير ثنائي صوري (أكواد) ليأخذ القيمة (1) عندما تكون المرأة مستعملة لوسائل تنظيم الأسرة حاليا، والقيمة (0) عندما لا تستعمل المرأة أية وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة. وقد تم استخدام قيمة مربع كاي (X^2) للدلالة على فروق معنوية بين المجموعتين تُعزى للمتغيرات المستقلة. وتم استخدام نموذج الانحدار اللوجستي، وخاصة تفسير الأفضلية في الانحدار اللوجستي (Interpretation of Odds in Logistic Regression) لكونه أكثر الأساليب الإحصائية ملاءمة لطبيعة المتغير التابع الثنائي (Binary) الذي تم تحويله كما ذكر سابقا إلى متغير صوري أو وهمي (Dummy variable). ومن دواعي استعمال هذا الاختبار، التعرف على أهم المحددات التي تقف وراء استعمال النساء الفلسطينيات لوسائل تنظيم الأسرة. وتم تصنيف المتغيرات المستقلة عند إجراء التحليلين كما يلي:

جدول رقم (1) صورة متغيرات الدراسة في التحليل الإحصائي

المتغير	صورته في تحليل كآي تربيع	صورته في تحليل الانحدار اللوجستي

العمر الحالي	(15-19)، (20-24)، (25-29)، (30-34)، (35-39)، (40-44)، (45-49) سنة	بالسنوات
العمر عند الزواج الأول	(أقل من 15)، (16-20)، (21 سنة) فأكبر	بالسنوات
مدة الحياة الزواجية	(0-4)، (5-6)، (10-14)، (15-19)، (20-24)، (25 سنة) فأكبر	بالسنوات
المستوى التعليمي	(لا شيء)، (الابتدائية)، (الإعدادية)، (الثانوية)، (فوق الثانوية)	بالسنوات
الحالة العملية	نعم لا	لا تعمل(0)*، تعمل (1)
حالة اللجوء	نعم لا	لاجئة (0)، مواطنة(1)
محل الإقامة	حضر، ريف، مخيمات	حضر(0)، ريف (1)، مخيمات (2)
المنطقة الجغرافية	الضفة الغربية، قطاع غزة	الضفة الغربية (0)، قطاع غزة (1)
عدد المواليد	3 مواليد فأقل، 4-6، 7 مواليد فأكثر	3 فأقل (0)، 4-6 (1)، 7فأكثر (3)
عدد الوفيات	نعم لا	لا يوجد(0) يوجد(1)
عدد الغرف	(1-2)، (3-4)، 5 غرف فأكثر	عدد
المستوى المعيشي للأسرة	منخفض، متوسط، مرتفع	منخفض(0)، متوسط(1)، مرتفع(2)

***(0) تعني الفئة المرجعة**

تحليل النتائج ومناقشتها:

تناول المسح الديمغرافي سؤالا للمستجيبات حول الأسباب التي تمنعهن من استعمال وسائل تنظيم الأسرة في الوقت الحالي، فقد بلغ العدد الإجمالي للممتنعات عن استعمال وسائل تنظيم الأسرة 1563 زوجة منهن 75 زوجة لم تجب عن هذا السؤال تم إسقاطهن من التحليل. ويظهر الشكل رقم (1) أن حوالي 45% ما زالت لديهن الرغبة في الإنجاب، في حين أن 16% وصلن لسن اليأس أو بسبب العقم أو غياب الزوج، وأجابت حوالي 15% بسبب الآثار الجانبية أو عدم الارتياح للوسيلة المستعملة، وما يقرب من 13% أرجعن السبب إلى أسباب أخرى، وحوالي 9% تعارض تنظيم الأسرة أو معارضة زوجها أو الأقارب، وأجابت حوالي 1% بعدم المعرفة بوجود وسائل تنظيم

الأسرة أو صعوبة الحصول عليها، و1% بسبب معارضة الدين لذلك. ومن المفيد في هذا المجال بيان الحاجة غير الملباة إلى وسائل تنظيم الأسرة بين النساء الفلسطينيات، وتعرف الحاجة غير الملباة بأنها الفجوة بين عدد النساء اللواتي يرغبن في تحديد خصوبتهن، والعدد القادر على تحديدها بالفعل. فقد بلغت نسبة النساء اللواتي لا يرغبن في إنجاب المزيد من الأطفال على مستوى فلسطين حوالي 50% منهن 38% يستعملن وسائل تنظيم الأسرة، و14% منهن لا يستعملن أي وسيلة، وهي التي تسمى الحاجة غير الملباة لوسائل تنظيم الأسرة وقد بلغت تلك النسبة في مصر 10.3%، و11.9% في الأردن، و38.6% في اليمن. (الأمم المتحدة: http://www.un.org)

شكل رقم (1)

التوزيع النسبي لغير المستعملات حسب السبب الرئيس وراء عدم الاستعمال

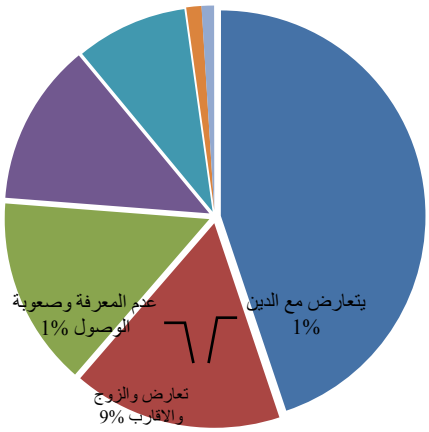

ا لعلا قة بين المتغيرات المستقلة والاستعمال: (الجداول المتقاطعة Cross-Tabulation)

حُصِرت مجموعة من المتغيرات التي يعتقد بأن لها تأثيرا على استعمال وسائل تنظيم الأسرة أو عدم استعمالها، من خلال إيجاد قيمة مربع كاي لكل متغير مستقل مع المتغير التابع بشقيه الاستعمال وعدم الاستعمال، ويظهر في التحليل فئة المستعملات فقط على اعتبار النسبة المتبقية هن من غير المستعملات ويكون مجموعهما مساويًا المئة. وتفيد خصائص النساء المجيبات في الجدول رقم (2) إلى أن النساء اللواتي تزوجن عند عمر مبكر نسبيا 18 سنة فأقل لديهن ميلا نحو استعمال وسائل التنظيم بدرجة أكبر من غير المستعملات، حيث بلغت النسبة 60.7%، ونلاحظ انخفاضها عند من تزوجن عند أعمار أكبر نسبيا لتصل إلى 47.3% بين المتزوجات عند عمر 24 سنة أو أكثر، ويفيد

العمر الوسيط عند الزواج الأول على مستوى فلسطين بأن النساء يتزوجن عند عمر متوسط يبلغ 18 سنة، وهذا أدى إلى زيادة معدل خصوبتها الكلية البالغة 4.6 مولودًا. وهذا يعني أن استعمال وسائل تنظيم الأسرة لا يشير بالضرورة إلى الرغبة في تقليل عدد الأطفال الكلي للمرأة؛ بل قد يكون وسيلة للمباعدة بين حمل وآخر، وأن المراهقات المتزوجات يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة بعد حصولهن على العدد الكافي من الأطفال يتفق مع رغباتهن. وهذا يدفع بحالة من العرض المفرط من الأطفال يدفع ويفرض على الأزواج عن طريق ضبط خصوبتهم من خلال استعمال وسائل تنظيم الأسرة، وتدل قيمة كاي تربيع على فروق بين المستعملات وغير المستعملات تعزى إلى العمر عند الزواج الأول.

وتبين على مستوى المنطقة الجغرافية، أن المرأة في الضفة الغربية أكثر ميلا نحو استعمال وسائل التنظيم من المرأة الغزية حسب العمر عند الزواج الأول، فتزيد نسب المستعملات في الضفة الغربية لوسائل تنظيم الأسرة عن 50% عند جميع الفئات العمرية للزواج الأول، وهناك ميل واضح نحو الزيادة بين اللواتي تزوجن عند أعمار 18 سنة فأقل بنسبة قدرها 65.5%، وتعتبر هذه العلاقة دالة عند مستوى (0.004). أما في قطاع غزة، فتتراوح نسب الاستعمال حسب الفئات العمرية عند الزواج الأول ما بين 53.2% و31.3% للفئتين 18 سنة فأقل و24 سنة فأكبر على التوالي. وتدل قيمة كاي على عدم معنوية العلاقة بينهما عند مستوى دلالة إحصائية5%. وهذا يدل على أن المرأة الغزية تستعمل وسائل التنظيم من أجل المباعدة بين المواليد فقط وليس من أجل التأثير على الخصوبة، وخاصة بين النساء اللواتي تزوجن عند عمر 24 سنة فأكبر. وهذا يدل على أن المجتمع الغزي لديه ميلا وحبا للإنجاب، ونشوء حالة من الطلب المفرط عليهم، يدفع بالزواج نحو الابتعاد عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

وتشير النتائج أيضا، إلى ارتباط متغير مدة الحياة الزواجية بعلاقة وثيقة الصلة بممارسة استعمال وسائل تنظيم الأسرة، فالزوجات اللاتي لا تزيد مدة زواجهن عن 4 سنوات بلغت نسبة الاستعمال بينهن 36.7%. وتزداد نسب الاستعمال بزيادة مدة الحياة الزواجية لتصل إلى 67.0% عند اللواتي مضى على زواجهن فترة زمنية تتراوح ما بين 24-20 سنة، في حين تنخفض بين اللواتي مضى على زواجهن 25 سنة فأكثر لتصل إلى 52.3%. وتنطبق تلك النتيجة على مستوى الضفة الغربية وهي دالة إحصائيا عند مستوى 5%. أما في غزة يلاحظ أن نسب الاستعمال تصل أقصاها بين اللواتي مضى على زواجهن 19-15 سنة بنسبة قدرها 64.7%، ثم تعود نحو الانخفاض لتصل إلى 44.8% للواتي مضى على زواجهن 25 سنة فأكثر، وتعتبر قيمة كاي تربيع غير دالة عند مستوى 5%.

تجمع العديد من الدراسات السابقة على أهمية العمر الحالي للزوجة في تباين استعمال وسائل تنظيم الأسرة، فكلما تقدم عمر الزوجة زاد استعمالها لتلك الوسائل. وتوصلت الدراسة إلى العلاقة نفسها الموجودة في الدراسات الأخرى، فقد بلغت نسبة الاستعمال للوسائل عند عمر 19-15 سنة ما يقرب من 22%، وتبدأ في الارتفاع مع زيادة العمر الحالي لتصل نسبة الاستعمال أقصاها بين اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 39-35 سنة حوالي 69%، ثم تبدأ بالانخفاض للفئة العمرية 44-40 إلى 68.2%، في حين يلاحظ انخفاضها عند المتزوجات في الفئة العمرية 49-45 لتصل إلى 40.6%.

وهذا ليس مستغربا لأن المرأة تكون حينها قد وصلت لسن اليأس ولم يتبق منهن إلا النساء اللواتي يفكرن في الإنجاب؛ وخاصة من تزوجن عند أعمار كبيرة نسبية، متناسيات التغيرات المحيطة بهن، مثل: العمر، الوضع الاجتماعي، والمستوى التعليمي. وتعتبر هذه النتيجة دالة إحصائيا عند مستوى (0.000).

وعلى مستوى المنطقة الجغرافية، يبدو أن النساء في الضفة الغربية تميل لاستعمال وسائل تنظيم الأسرة عند عمر مبكر نسبيا، فقد بلغت النسبة حوالي 28% للواتي أعمارهن تتراوح ما بين 15-19 سنة، وتزداد نسب الاستعمال بزيادة العمر لتصل أقصاها ما بين 35-39 سنة بنسبة تزيد عن 72%، ثم ما نسبته 71.6% للزوجات في الفئة العمرية 40-44 سنة، وتصل إلى قرابة 47% للفئة العمرية 44-49 سنة. وفي قطاع غزة، كذلك تزداد نسب الاستعمال لوسائل التنظيم بزيادة العمر من 14.3% للفئة العمرية 15-19 سنة لتصل إلى أقصاها عند الفئة العمرية 35-39 سنة حوالي 63%، وبعدها تبدأ النسب بالانحدار لتصل حوالي 30% بين الأعمار من 45-49 سنة. وبالنظر إلى نسب المستعملات على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة نلاحظ مدى فعالية زيادة العمر في تأثيره على زيادة الاستعمال للجميع مع ميل واضح لصالح الضفة الغربية. وتدل قيمتا مربع كاي على العلاقة بين العمر الحالي والاستعمال عند مستوى دلالة إحصائية (0.000).

ويلاحظ أن ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة ذو إيجابية في التأثير على زيادة استعمال وسائل تنظيم الأسرة، فبلغت نسب الاستعمال بين الزوجات الأميات والملمات (فئة لا شيء) ما يقرب من 50%، في حين ترتفع نسب الاستعمال بارتفاع المستوى التعليمي لتصل أقصاها بين النساء الحاصلات على أعلى من الثانوية بنسبة قدرها 68.4%. ونجد أن الزوجات الحاصلات على الثانوية العامة أقل استعمالا لوسائل التنظيم من الحاصلات على التعليم الإعدادي بحوالي 1.6%. والنتيجة بشكل عام تدل على المرأة التي تنهي تعليمها الثانوي وتلتحق بالجامعة أكثر ميلا نحو استعمال وسائل تنظيم الأسرة. وتعتبر قيمة كاي تربيع ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%. وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة. ويبدو أن تعليم الزوجة قي الضفة الغربية أكثر نفعا في تأثيره على قرار استعمال وسائل تنظيم الأسرة منه في قطاع غزة، فيلاحظ أن ارتفاع مستوى النساء التعليمي في الضفة الغربية يصاحبه ارتفاع في نسب الاستعمال لتصل أقصاها بين النساء الحاصلات على المستوى التعليمي أعلى من ثانوي بنسبة تصل إلى 73.5%، وتعتبر النتيجة على مستوى الضفة الغربية دالة إحصائيا، في حين لم يتبين معنوية العلاقة على مستوى قطاع غزة. ويعود السبب في ذلك إلى إقبال سكان قطاع غزة على ظاهرة الزواج المبكر وحب الإنجاب والتفاخر بالأولاد، وكذلك إلى عدم جدوى التعليم في التأثير على الخصوبة مما انعكس أيضا على انخفاض نسب الاستعمال. كما وجد من خلال تحليل النتائج أن 50% من النساء الحاصلات على أعلى من التعليم الثانوي ما زلن لا يرغبن في توقف الحمل. وهذه العلاقة غير المعنوية تخالف هذه النتيجة العديد من الدراسات منها (عيد،2004؛ إبراهيم،2005؛ الرشود،2001؛ Shakhatra,2001؛ Yount, et al, 2000).

يذكر في الأدبيات أن المرأة العاملة أكثر ميلا نحو استعمال وسائل تنظيم الأسرة من المرأة غير العاملة، وذلك لكونها تحاول التوفيق بين تربية أولادها من جهة وعملها من جهة أخرى. فتفيد النتائج أن المرأة العاملة وغير العاملة تستعملان وسائل تنظيم الأسرة بنسب عالية، فقد بلغت 63.8%

و59.6% على التوالي.

ويبدو أن هذه الفروق بين المجموعتين غير دالة إحصائية عند مستوى 5%. وتنطبق تلك النتيجة على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة. وتفسر تلك النتيجة على أن مشاركة المرأة في القوى العاملة ما زالت ضعيفة، وبلغت نسبة العاملات حسب التحليل الأولي للنتائج حوالي 9.2% فقط من حجم العينة الكلي. في حين تراوحت نسبة النساء العاملات حسب الفئة العمرية من 54-15 سنة ما بين 7.6% و16.6%على مستوى فلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2005، أ) كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (إبراهيم،2005؛ Hammuodeh & Abu-Rmeileh, 2009).

جدول رقم (2)

التوزيع النسبي للنساء المستعملات لوسائل تنظيم الأسرة وفق متغيرات الدراية

المتغير	المستعملات لوسائل تنظيم الأسرة فقط		
	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
	كاي تربيع (الدلالة)	كاي تربيع (الدلالة)	كاي تربيع (الدلالة)
العمر عند الزواج الأول	(0.000) 25.214	(0.002) 12.199	(0.000) 18.948
18 سنة فأقل	60.7%	65.5%	53.2%
23 – 19	62.1%	65.7%	54.9%
24 سنة فأكبر	47.3%	54.1%	31.3%
مدة الحياة الزواجية	(0.000)201.087	(0.000)121.518	(0.000) 86.634
4 – 0	36.7%	24.6%	26.7%
9 – 5	63.6%	68.4%	54.5%
14 – 10	68.1%	72.4%	59.8%
19 – 15	68.2%	70.3%	64.7%
24 – 20	67.0%	73.5%	57.6%
25 سنة فأكثر	52.3%	56.4%	44.8%
العمر الحالي	(0.000) 234.88	(0.000) 130.22	(0.000) 101.64
15-19	22.1%	27.8%	14.3%
20-24	50.6%	55.8%	42.1%
25-29	66.3%	71.3%	58.1%
30-34	65.9%	68.9%	60.3%
35-39	69.0%	72.1%	62.7%
40-44	68.2%	71.6%	62.0%
45-49	40.6%	46.8%	29.9%
المستوى التعليمي	(0.000) 33.40	(0.000) 29.858	(0.103) 7.712

أمية وملمة	49.8%	53.6%	41.5%
الابتدائية	59.0%	61.6%	53.7%
الإعدادية	61.4%	65.6%	53.4%
الثانوية	59.8%	67.0%	52.2%
أعلى من الثانوي	68.4%	73.6%	56.0%
الحالة العملية	(0.129) 2.309	(0.350) 0.873	(0.731) 0.118
تعمل	63.8%	67.0%	53.9%
لا تعمل	59.6%	64.1%	52.1%
المنطقة الجغرافية	(0.000) 54.454		
الضفة الغربية	64.5%		
قطاع غزة	52.2%		
حالة اللجوء	(0.014) 6.027	(0.617) 0.250	(0.060) 3.531
لاجئة	57.6%	63.6%	53.8%
مواطنة	61.6%	64.7%	48.3%
نوع التجمع السكاني	(0.000) 23.484	(0.343) 2.137	(0.196) 3.264
حضر	58.9%	64.0%	51.2%
ريف	65.7%	65.8%	62.7%
مخيمات	54.1%	59.9%	52.3%
المستوى المعيشي للأسرة	(0.000) 43.01	(0.001) 14.218	(0.000) 18.766
منخفض	51.2%	57.9%	43.2%
متوسط	61.4%	65.0%	55.0%
مرتفع	69.5%	70.9%	63.5%
عدد الغرف	(0.000) 39.864	(0.000) 32.651	(0.004) 11.219
1-2	49.8%	53.8%	42.6%
3-4	61.5%	65.6%	45.5%
5 فأكثر	64.7%	71.1%	46.3%
عدد الباقين على قيد الحياة	(0.000) 414.507	(0.000) 281.553	(0.000) 154.877
0	1.3%	2.1%	0.0%
1-3	55.4%	61.5%	41.4%
4 – 6	68.9%	73.2%	61.05%

7 مواليد فأكثر	68.0%	71.4%	64.0%

تميزت الأراضي الفلسطينية بظاهرة اللجوء، وهم السكان الذين طردوا من ديارهم قسرا من ظلم يهود إبان حرب عام 1948، وتوجهوا إلى قطاع غزة والضفة الغربية والدول العربية المجاورة. لذا تحاول هذه الدراسة تفحص حالة اللجوء في مدى تأثيرها في استعمال وسائل تنظيم الأسرة، وذلك انطلاقا من التساؤل أن المرأة اللاجئة ما زالت تحمل فكر العودة سلوكا وممارسة ولا تهتم كثيرا باستعمال وسائل تنظيم الأسرة. وتؤكد النتائج دقة ذلك التساؤل من أن المرأة اللاجئة أقل ميلا نحو استعمال وسائل تنظيم الأسرة من المرأة المواطنة، فتبلغ نسب الاستعمال 57.6% و61.6% على التوالي، وتعتبر قيمة كاي تربيع دالة عند مستوى 5%. أما على مستوى المنطقة الجغرافية فتبين أيضا أن المرأة اللاجئة أقل استعمالا لوسائل تنظيم الأسرة، فقد بلغت في الضفة الغربية 63.6% وفي قطاع غزة 48.3%، وتؤكد قيمة مربع كاي عدم وجود فروق بين المرأة اللاجئة وغير اللاجئة في استعمال وسائل تنظيم الأسرة مع انخفاضها في غزة عن الضفة الغربية. وتعلل تلك النتيجة عدم وجود فروق واختلافات بين أبناء المجتمع الفلسطيني اللاجئ وغير اللاجئ في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا من زاوية، ومن جهة أخرى يغلب على سكان قطاع غزة ظاهرة اللجوء حيث ما يقرب من 70% منه ما زال لاجئا ينتظر تطبيق قرار 194 الصادر عن الأمم المتحدة القاضي بعودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها قسرا وإرهابا.

أما على مستوى التجمع السكاني في تأثيره على قرار الاستعمال، تبين أن النساء المتزوجات المقيمات في الريف من أعلى النساء استخداما لوسائل تنظيم الأسرة بنسبة بلغت حوالي 65.7% تلتها فئة النساء المستعملات القاطنات في الحضر بنسبة 58.9%، ثم أخيرا النساء القاطنات في المخيمات بنسبة قدرها 54.1%، وعلى الرغم من دلالة هذه النتيجة عند مستوى 5% إلا أنه من المستغرب ارتفاعها في الريف. وتفسر تلك النتيجة على أن نسبة سكان الريف الفلسطيني قليلة جدا مقارنة بسكان الحضر والمخيمات، واهتمام العديد من المؤسسات الأهلية بالوضع الصحي للمرأة الريفية، في حين أن الحضريات يتميزن بارتفاع مستوى تحصيلهن العلمي، وارتفاع أعمارهن عند الزواج، وهذا انعكس على طلبهن مزيدا من الأطفال قبل وصولهن سن اليأس الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة استعمال وسائل التنظيم بينهن، كما أن المرأة القاطنة في المخيمات لا تكترث كثيرا باستعمال وسائل تنظيم الأسرة؛ إنما تستعملها بهدف المباعدة بين والمواليد وليس بهدف اخفاض خصوبتها لموقفها الثابت نحو إبراز معاناة اللاجئ الفلسطيني.

وعلى مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، تبين عدم معنوية العلاقة بين استعمال وسائل تنظيم الأسرة من عدمها ونوع التجمع السكاني، حيث تختلط العادات والتقاليد بين التجمعات السكانية، هذا إضافة إلى أن الكثير من التجمعات السكانية تم تصنيفها حضريا وما زال الناس يمارسون عاداتهم وتقاليدهم المتوارثة الحاثة على حب الإنجاب، وما زالت العشائرية سائدة بين أوساط السكان، ومن جهة أخرى تعود إلى فصل المحافظات عن بعضها من قبل قوات الاحتلال في منذ بداية انتفاضة الأقصى عام 2000 حتى وقت إجراء المسح.

وتشير النتائج إلى أهمية عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة للمرأة (الخصوبة الفعلية) الذين تم

إنجابهم في التأثير على قرار استعمال وسائل تنظيم الأسرة، فكلما زاد عددهم زاد استعمال وسائل تنظيم الأسرة. فقد بلغت نسبة الاستعمال بين النساء اللواتي ليس لديهن أي مولود 1.3% مقابل وصولها إلى الحد الأقصى للاستعمال بين النساء اللواتي لديهن 6-4 مواليد لتصل النسبة إلى 68.9%، ثم تبدأ بالانخفاض للواتي لديهن 7 مواليد فأكثر لتصل إلى 68.0%، وتعتبر قيمة كاي تربيع معنوية عند مستوى (0.000). وتنطبق تلك النتيجة على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مع ميل واضح لصالح الضفة الغربية، فتميل النساء اللاتي ليس لديهن أطفال على قيد الحياة إلى استعمال الوسائل بنسبة تصل إلى 2.1%، وتبدأ في الارتفاع بين اللواتي لديهن من 3-1 مواليد لتصل إلى 61.5% في الضفة الغربية، وتصل أقصى نسبة استعمال بين النساء اللواتي لديهن مواليد من 6-4 بنسبة تبلغ 73.2% وتبدأ بالانخفاض لتصل إلى 71.4% بين اللواتي لديهن 7 مواليد فأكثر. أما في قطاع غزة، فنلاحظ أن النساء اللواتي ليس لديهن مواليد لا يستعملن أي وسيلة من وسائل التنظيم، ثم ترتفع بين النساء اللواتي لديهن من 3-1 مواليد إلى 41.4%، وتواصل ارتفاعها ليصل أقصى استعمال بين اللواتي لديهن أطفال 7 فأكثر بنسبة قدرها 64.0%.

وهذا إن دل يدل على أن المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية يزداد استعمالها لوسائل التنظيم عندما تصل إلى عدد كاف من الأطفال الباقين على قيد الحياة يدور حول متوسط عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة والبالغ 4.1 طفل. وفي قطاع غزة، يزداد الاستعمال ليصل أقصاه بين النساء اللواتي لديهن 7 مواليد فأكثر، وهو فوق العدد المتوسط البالغ 4.7 طفل على قيد الحياة، وهذا يشير إلى وصول المرأة الغزية إلى حالة من العرض المفرط من الأطفال، ونشوء حالة غير ملباة من وسائل تنظيم الأسرة، وهذا يفرض عليهن استعمال وسائل تنظيم الأسرة في فترة متأخرة نسبيا.

لا تتوافر بيانات عن الدخل في المسوح الديمغرافية؛ لذا حاول الباحث التوصل إلى مؤشر من خلاله يمكن الاعتماد عليه لمعرفة المستوى المعيشي للأسرة، وذلك من خلال حساب عدد السلع المعمرة التي تملكها الأسرة، وتم تقسيمها إلى ثلاثة مستويات، وهي: الأسر التي تملك أقل من 7 سلعة معمرة صنفت على أنها ذات مستوى معيشي منخفض، بينما التي تملك سلعا تراوحت بين 12-7 صنفت على أنها ذات مستوى معيشي متوسط، أما الأسر التي تمتلك جميع أو ما يزيد عن 12 سلعة معمرة صنفت على أنها ذات مستوى معيشي مرتفع. ولم يتم الاعتماد على ملكية المسكن ونوعيته، لأن غالبية الفلسطينيين يملكون منازلهم.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (2) تبين معنوية العلاقة بين المستوى المعيشي للأسرة واستعمال المرأة لوسائل التنظيم، فوجد أن الأسر ذات المستوى المعيشي المنخفض لا تزيد نسبة استعمال النساء لوسائل تنظيم الأسرة عن 51.2%، ثم ترتفع لتصل إلى حوالي 61.4% بين النساء المنتميات لأسر ذات مستوى معيشي متوسط، وأخيرا تزداد نسب استعمال النساء في الأسر ذات المستوى المعيشي المرتفع لتصل إلى حوالي 70%، وتعتبر قيمة مربع كاي دالة إحصائيا عند مستوى (0.000).

وتبين أيضا، معنوية العلاقة على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة مع ميل واضح نحو استعمال نساء الأسر ذات المستوى المعيشي المرتفع في الضفة الغربية لتصل إلى حوالي 71% مقابل انخفاضها في قطاع غزة إلى 63.5%. وهذا يؤكد الفروق بين المجموعتين لصالح الاستخدام

بارتفاع المستوى المعيشي للأسرة، وأن النساء الثريات أكثر عرضة لاستعمال وسائل تنظيم الأسرة خاصة الحديثة منها من النساء الأكثر فقرا. وهذا يستعدي الاهتمام بأوضاع للصحة الإنجابية، وتعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بين الأسرة الفقيرة. ولعله من المفيد الخروج بهذه النتيجة متفقة مع العديد من الدراسات السابقة التي تؤكد أهمية المستوى الاقتصادي في تفسير التباين بين الاستخدام وعدمه ومن هذه الدراسات (إبراهيم، 2005؛ الرشود،2001؛ كاسترلاين وآخرون، 1996؛ الدباس، 1989).

كما تشير النتائج إلى أن الزوجة التي تنتمي إلى أسرة تملك 5 غرف فأكثر لديها ميل نحو استعمال وسائل التنظيم بنسب أعلى من الزوجة التي تنتمي لأسرة تملك من غرفتين فأقل وهي 64.7% و49.8% على التوالي، وهذا يدل على أن الأسر التي تمتلك عدد غرف أكثر من خمسة يكون وضعها الاقتصادي أفضل حالا من الأسر التي تملك غرفتين فأقل الأمر الذي انعكس إيجابيا على قرارات التخطيط لاستعمال وسائل تنظيم الأسرة. وتشير قيمة مربع كأي على معنوية هذه العلاقة عند مستوى معنوية (0.000). كما تنطبق تلك النتيجة على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة.

محددات استعمال وسائل تنظيم الأسرة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم تطبيق ثلاثة نماذج لتحليل الانحدار اللوجستي، اهتم الأول منها بمحددات استعمال وسائل تنظيم الأسرة بين النساء الفلسطينيات، في حين اقتصر النموذج الثاني بالمحددات على مستوى الضفة الغربية، وخصص الثالث لفهم المحددات على مستوى قطاع غزة. وقبل استخدام نموذج الانحدار اللوجستي تم التغلب على مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة، وذلك لتفادي مشكلة تعدد العلاقات (Multicolinearity) من خلال إجراء مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وتم حذف متغيري مدة الحياة الزواجية والعمر عند الزواج الأول وإبقاء العمر الحالي بدلا منهما لارتباطهما العالي الذي زاد عن 80% مع متغير العمر الحالي.

ويتبين من خلال نسبة الأفضلية أو الارجحية (Odds) في الانحدار اللوجستي أن ممارسة تنظيم الأسرة بين النساء المتزوجات الفلسطينيات يتأثر بمجموعة من المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، التي منها: العمر الحالي للزوجة، المستوى التعليمي، المنطقة الجغرافية، عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة، عدد الغرف، والمستوى المعيشي المرتفع للأسرة كما يظهره النموذج الأول على مستوى فلسطين في الجدول رقم (3). تبين أن زيادة استعمال وسائل تنظيم الأسرة ترتبط ارتباطا وثيقا بزيادة عمر الزوجة حوالي 0.93 مرة أكثر من المتزوجات صغار السن، وتتفق تلك النتيجة إلى حد بعيد مع الدراسات التالية: (Phananiramai, 1980؛ Donati, et al, 2000، الرشود، 2001). كما تبين أن نساء قطاع غزة أقل ممارسة لوسائل تنظيم الأسرة حوالي 0.46 مرة مقارنة مع الفئة المرجحة نساء الضفة الغربية ويتراوح هذا الانخفاض ما بين (0.381 – 0.548 مرة) عند مستوى دلالة إحصائية (0.000). وتفسر تلك النتيجة على أهمية ظاهرة الإنجاب في المجتمع الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، حيث ترتفع معدلات الخصوبة الكلية بين أوساط السكان، وقله اهتمام النساء المتزوجات باستعمال وسائل تنظيم الأسرة (Randall,2001؛ Kha-

waja, 2003؛ عيد، 2010).
كما لوحظ أن المستوى التعليمي للزوجة يرتبط بعلاقة إيجابية قوية مع استعمال وسائل تنظيم الأسرة، فكلما زاد مستوى تعليمها زاد استعمالها لوسائل التنظيم حوالي 1.22 مرة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات، ومن أهمها: (Phananiramai, 1980؛ Shakhatra, 2000؛ فهيمي،2000، الرشود،2001؛ إبراهيم، 2005؛ Hammuodeh & Abu-Rmeileh, 2009).

جدول رقم (3)
محددات استعمال وسائل تنظيم الأسرة وفق نموذج الانحدار اللوجستي

المتغيرات	فلسطين			الضفة الغربية			قطاع غزة		
	النموذج الأول	95.0% C.I.for Exp (B)		النموذج الثاني	95.0% C.I.for Exp (B)		النموذج الثالث	95.0% C.I.for Exp (B)	
	Odss	Lower	Up-per	Odss	Low-er	Upper	Odss	Lower	Upper
المنطقة الجغرافية قطاع غزة(1)	0.457*	0.381	0.548						
العمر الحالي بالسنوات	0.935*	0.923	0.946	0.938*	0.924	0.953	0.930*	0.911	0.950
المستوى التعليمي بالسنوات	1.22*	1.095	1.150	1.154*	1.118	1.190	1.084*	1.041	1.129
نوع التجمع السكاني									
الريف (1)	1.130**	0.945	1.352	1.049**	0.863	1.276	1.696**	0.959	2.999
المخيمات (2)	0.888**	0.709	1.112	0.805**	0.534	1.214	0.961**	0.726	1.273
الحالة العملية لا تعمل (1)	1.155**	0.861	1.444	1.119**	0.822	1.523	1.105**	0.677	1.802
حالة اللجوء لاجئة (1)	0.939**	0.790	1.116	0.985**	0.787	1.232	0.907**	0.682	1.206
عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة	1.508*	1.444	1.575	1.568*	1.478	1.664	1.456*	1.362	1.555
عدد الغرف									
3-4 غرف (1)	1.267*	1.047	1.533	1.283*	1.011	1.629	1.271**	0.923	1.749
5 غرف فأكثر(2)	1.196**	0.943	1.518	1.462*	1.079	1.980	0.930**	0.626	1.381
المستوى الاقتصادي									
متوسط (1)	1.182**	0.983	1.420	0.997**	0.779	1.277	1.503*	1.136	1.988
مرتفع (2)	1.574*	2.144	2.144	1.235**	0.845	1.805	2.083*	1.160	3.740

(*) دال إحصائيا عند مستوى 5% فأقل (**) غير دال إحصائيا عند مستوى 5%.

ووجد أن زيادة عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة (الخصوبة الزواجية الفعلية) يؤدي إلى زيادة الاستعمال للوسائل بحوالي 1.51 مرة. ومن المرجح أنه كلما زاد عدد الأطفال للمرأة فرض ذلك

على الأزواج المفاضلة بين زيادة خصوبتهم واستعمال وسائل التنظيم لصالح الأخيرة. وتتفق تلك النتيجة مع ما طرحه إيسترلين (1985) وديفز (Davis, 1967) أن الأزواج إذا حققوا عرض مفرط من الأطفال يتفوق على إنتاج الأطفال على الطلب عليهم، فإنهم يواجهون زيادة في عدد الأطفال غير مرغوب فيهم مما يدفعهم باتجاه استعمال وسائل تنظيم الأسرة. وكما تدل تلك النتيجة على التغير في الخلفية الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع الفلسطيني بالاتجاه نحو وسائل تنظيم الأسر. كما تتفق مع العيد من الدراسات مثل: (خليفة، 2006؛ إبراهيم، 2005؛ والرشود، 2001؛ فيهمي، 2000؛ Donati, et al, 2000). وتبين أيضا أن النساء المتزوجات اللواتي ينتمين إلى أسر تملك من 4-3 غرف أكثر استعمالا لوسائل تنظيم الأسرة بحوالي 1.3 مرة من (الفئة المرجحة) الأسر التي لديها غرفتان فأقل، وهذا يدل على أن ارتفاع المستوى الاقتصادي للأسر وخاصة التي تملك بيوتا بها عدد غرف أكثر يكون مستوى الرفاهية فيها أعلى مما انعكس إيجابيا على زيادة استعمال النساء المتزوجات المنتميات لتلك الأسر. في حين لم تظهر معنوية للنساء في الأسر التي تملك بيوتا فيها عدد غرف أكثر من 5 غرف وذلك بسبب ارتفاع مستوى تعليمهن وزواجهن في أعمار متأخرة نسبيا.

أما المستوى الاقتصادي للأسرة المرتفع كان له دور إيجابيا في التأثير على استعمال النساء وسائل تنظيم الأسرة، فنجد أن النساء المنتميات لأسر مستواها الاقتصادي مرتفع أكثر استعمالا لوسائل تنظيم الأسرة 1.6 مرة مقارنة مع النساء المنتميات لأسر مستواها الاقتصادي منخفض، وهذا يؤكد أهمية الجانب الاقتصادي في تأثير على قرار استعمال وسائل التنظيم. وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات التالية: (PRB,2008؛ إبراهيم، 2005؛ الرشود،2001؛ كاسترلاين وآخرون، 1996؛ الدباس، 1989).

أما متغير نوع التجمع السكاني (حضر ريف ومخيمات) لم يظهر له أي تأثير على ممارسة النساء لوسائل تنظيم الأسرة؛ وذلك بسبب ارتفاع الاستعمال في كل من الريف والحضر والمخيمات، وانتشاره بين النساء الفلسطينيات بغض النظر عن تجمع سكنهن، وكما ظهر من التحليل الوصفي أن نساء الريف أعلى الفئات استعمالا لوسائل التنظيم. وتتفق تلك النتيجة مع ما توصل إليه (Hammu-odeh & Abu-Rmeileh, 2009؛ Mostafavi, et, al, 2006؛ خليفة، 2006؛ Shakhatra, 2000؛ Yount, et, al, 2000؛ كاستر لاين وآخرون، 1996) كما أن متغير الحالة العملية للمرأة لم يكن قادرا على تفسير التباين في استعمال وسائل تنظيم الأسرة بسبب تدني فئة النساء المتزوجات المشاركات في القوى العامة كما أظهر التحليل الوصفي، وعدم أهميته أيضا في التأثير على تدني خصوبة المرأة (عيد، 2010) ولم يظهر أيضا لحالة اللجوء أي تأثير على استعمال النساء لوسائل التنظيم لعدم فصل الفلسطينيين بين من هو لاجئ وغير لاجئ. وبلغت نسب التوصيف الصحيح للنموذج الأول حوالي 70% مما يؤكد أهمية المتغيرات الداخلة في الدراسة.

يشير النموذجان الثاني والثالث إلى محددات استعمال وسائل تنظيم الأسرة بين النساء المتزوجات على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة كما يظهر في الجدول رقم (3). وتبين من النموذج الثاني نموذج الضفة الغربية أن محددات استعمال وسائل تنظيم الأسرة هي نفسها تقريبا على مستوى فلسطين باستثناء متغير المستوى الاقتصادي للأسرة الذي لم يظهر له أي معنوية إحصائية. ومن

المتغيرات التي ظهر لها أهمية في التحليل ما يلي: العمر الحالي للزوجة، مستوى تعليمها، عدد أطفالها الباقين على قيد الحياة وزيادة عدد الغرف في منزلها، فكلما زادت قيم تلك المتغيرات زاد استعمال المرأة لوسائل تنظيم الأسرة. وقد بلغت نسبة التوصيف الصحيح للنموذج الثاني على مستوى الضفة الغربية حوالي 72.5%.

أما على مستوى قطاع غزة، كان النموذج أضعف من النموذج الأول والنموذج الثاني حيث بلغت نسبة التوصيف الصحيح للنموذج الثالث حوالي 65%. وقد ظهر مجموعة من المتغيرات التي لها تأثير على استعمال المرأة لوسائل تنظيم الأسرة منها: عمر الزوجة الحالي ومستوى تعليمها وعدد أطفالها الباقين على قيد الحياة والمستوى الاقتصادي للأسرة. وتبين أن متغير المستوى الاقتصادي للأسرة له معنوية إحصائية على مستوى قطاع غزة خلافا لما هو الحال في الضفة الغربية. فنلاحظ أن النساء تزداد نسب استعمالهن لوسائل تنظيم الأسرة كلما ارتفع المستوى الاقتصادي للأسرة، فقد زادت نسب المتزوجات والمستعملات ذوات المستوى الاقتصادي المرتفع حوالي 2.1 مرة مقارنة مع النساء المستعملات المنتميات لأسر مستواها الاقتصادي منخفض (الفئة المرجحة)، ويتراوح هذا الانخفاض ما بين 1.2 – 3.7 مرة. وهذا دليل على أهمية الوضع الاقتصادي في قطاع غزة في قدرته على تفسير التباين في استعمال وسائل تنظيم الأسرة، الأمر الذي يجب أن يؤخذ في عين الاعتبار عند التخطيط العائلي ووضع السياسات السكانية في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية بفعل الحصار المطبق على غزة.

كما اختلفت نساء قطاع غزة عن نساء الضفة الغربية حسب متغير عدد الغرف على الرغم من وجود معنوية له على مستوى الضفة إلا أنه لم يظهر له أي معنوية على مستوى قطاع غزة. ويعود السبب في ذلك إلى غلبه ظاهرة اللجوء في قطاع غزة وتقارب الخصائص السكنية لهم.

النتائج:

توصلت هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من النتائج الأساسية باستخدام تحليل مربع كاي وتحليل الانحدار اللوجستي، وكان من أهمها ما يلي:

1. شكلت نسبة الحاجة غير الملباة لوسائل تنظيم الأسرة في فلسطين حوالي 14%، مما يؤكد الحاجة الماسة إلى بحث الأسباب التي تحجب النساء المتزوجات اللواتي لا يرغبن في إنجاب المزيد من الأطفال عن استعمال وسائل تنظيم الأسرة.
2. وجد أن ما نسبته 45% من النساء غير المستعملات يرجعن عدم استعمالهن لتلك الوسائل بسبب استمرار رغبتهن في الإنجاب، مقابل حوالي 13% يرجعنها لأسباب أخرى، وحوالي 10% لمعارضة الزوجة والزوج والأقارب.
3. تبين أهمية عمر المرأة الحالي في تأثيره على استعمال وسائل تنظيم الأسرة، وأن نسب الاستعمال تزداد بزيادة العمر وصولا لأعلى نسبة استعمال عند العمر 39-35 سنة، ثم تبدأ في الانخفاض التدريجي. وقد لوحظ هذا التطابق في العديد من الدول العربية.
4. زيادة استعمال وسائل تنظيم الأسرة بزيادة المستوى التعليمي للمرأة على مستوى فلسطين، مع وجود تباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة لصالح الأولى.

5. تميل المرأة اللاجئة إلى الإقلال من استعمال وسائل تنظيم الأسرة مقارنة بالمرأة المواطنة على مستوى فلسطين، وعدم ظهور معنوية لهذا المتغير على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة.
6. وجود علاقة جوهرية بين زيادة عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة واستعمال وسائل تنظيم الأسرة، وذلك نتيجة لوصول الأزواج إلى الحد المرغوب فيه من الأطفال (الخصوبة المرغوبة). وتتأكد تلك النتيجة على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة.
7. دلت نتائج قيمة كاي تربيع على فروق في استعمال وسائل تنظيم الأسرة حسب الوضع الاقتصادي للأسرة، عدد غرف المسكن، عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة (الخصوبة الفعلية) ونوع التجمع السكاني.
8. تبين من خلال تحليل الانحدار اللوجستي بروز مجموعة من المتغيرات التي ساهمت في تبيان استعمال وسائل تنظيم الأسرة، فعلى مستوى فلسطين منها: العمر الحالي للزوجة، وارتفاع مستواها التعليمي يؤديان إلى زيادة استعمالها لوسائل تنظيم الأسرة، كما ظهر أهمية المنطقة الجغرافية في تأثيرها على استعمال وسائل تنظيم الأسرة، فقد كانت نساء الضفة أكثر استعملا لوسائل التنظيم من نساء قطاع غزة، كما اعتبر عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة (الخصوبة الفعلية) للمرأة من المحددات الهامة في التأثير على قرار استعمال وسائل التنظيم، وإن كان الاستعمال بهدف المباعدة بين المواليد فقط وليس بهدف التأثير على معدل الخصوبة. كما تبين أهمية المستوى الاقتصادي المرتفع للأسرة على فعالية استعمال وسائل تنظيم الأسرة، فالنساء الثريات أكثر ميلا وعرضة لاستعمال وسائل تنظيم الأسرة من النساء الفقيرات.
9. أظهر تحليل الانحدار اللوجستي عدم قدرة مجموعة من المتغيرات في تفسر تباين استعمال وسائل تنظيم الأسرة، ومنها: نوع التجمع السكاني، عمل المرأة، وحالة اللجوء.
10. أما على مستوى الضفة الغربية، فقد ظهر العمر الحالي للزوجة، ومستوى تعليمها، وعدد أطفالها، وعدد الغرف في المنزل كأهم محددات استعمال تنظيم الأسرة. وفي قطاع غزة، كان من أهم المحددات العمر الحالي، مستوى تعليم الزوجة، عدد أطفالها الباقين على قيد الحياة (الخصوبة الفعلية)، والمستوى الاقتصادي للأسرة.

التوصيات:

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي يعتقد بأن لها فائدة على مستوى التخطيط الصحي والسكاني؛ لاسترشاد صانعي القرار التنموي بها، وهي على النحو الآتي:

1. الاهتمام بوضع سياسية سكانية فلسطينية تحدد ما هو المطلوب والفائدة العائدة فعلا من استعمال وسائل تنظيم الأسرة، حيث تبين ارتفاع نسب الاستعمال على المستوى الوطني ومستوى المنطقة الجغرافية.
2. الاهتمام برفع نسب مشاركة المرأة في القوى العاملة بفاعلية؛ لما لها من دور بارز في التأثير على قطف ثمار الخطط التنموية التي نحن بأمس الحاجة لها.
3. العمل على فهم العقبات التي تحول دون استعمال النساء اللاتي وصلن إلى العدد الكافي من الأطفال لوسائل تنظيم الأسرة.
4. البحث عن حلول لمخاوف المرأة من الآثار الجانبية وعدم ارتياحها لاستعمال وسائل تنظيم الأسرة، وذلك من خلال تعزيز دور مقدمي الخدمات الصحية، وتوفير معلومات كاملة عن وسائل تنظيم الأسرة والخيارات الأخرى المتاحة، الأمر الذي قد يبدد الشائعات المتناقلة التي اكتسبتها النساء من مخاطر استخدام تلك الوسائل، وتخفيف نسب الحاجة غير الملباة إلى وسائل تنظيم الأسرة.
5. الاهتمام بتمكين المرأة من خلال تحسن نوعية التعليم؛ لتأثيره في تبني مواقف إيجابية نحو مشاركة المرأة في التخطيط العائلي.
6. البحث في أدوار الرجال عن مدى مساهمتهم في الصحة الإنجابية بشكل عام، ومدى مشاركتهم في قرارات استعمال وسائل تنظيم الأسرة.
7. تشجيع وسائل الإعلام على القيام بالتوعية والتثقيف في مجال الصحة الإنجابية، وعدم ربطها بانخفاض الخصوبة السكانية.
8. ضرورة الاهتمام بإجراء المسوح الديمغرافية بشكل دوري، واشتمالها على مجموعة أكثر من المتغيرات وخاصة الاقتصادية، والاهتمام بتوسيع حجم العينة، واحتوائها على مجموعة متنوعة من النساء جغرافيا واقتصاديا، الأمر الذي يمكن أن يعطي المزيد من التفسيرات والتحليلات للتباين الحاصل في استعمال وسائل تنظيم الأسرة.

المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية:

الأمم المتحدة. (2003). تقرير الخصوبة العالمي 2003. نيويورك.

الأمم المتحدة: http://www.un.org/esa/population/publications/WCU2009/Main.html بتاريخ 15/9/2010.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (1997). المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة- النتائج النهائية، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2004). المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة-

دليل المستخدم، رام الله، فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2005،أ). مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2004، رام الله، فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2005،ب). مؤشرات التنمية الألفية (MDGs) في فلسطين "المفهوم والاتجاهات"، رام الله، فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2006). المسح الصحي الديمغرافي2004-: التقرير النهائي، رام الله، فلسطين.
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2009). الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) – تقرير إحصائي، رام الله، فلسطين
الخريف، رشود. (2001). ممارسة تنظيم الأسرة ومحدداتها لدى النساء السعوديات: دراسة لبيانات المسح الديمغرافي عام 1999، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد 19، ع 4، ص 114-144.
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا. (2005). سياسات ومؤشرات الصحة الإنجابية في البلدان العربية، ملف السياسات السكانية، بيروت، لبنان.
إبراهيم، ماجدة. (2005). العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على تنظيم الأسرة في السودان (ولاية الخرطوم)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان.
خليفة، عاطف. (2006). مستويات واتجاهات الخصوبة وتنظيم الأسرة في ست دول عربية: دراسة مقارنة من واقع نتائج مسح صحة الأسرة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول لصحة الأسرة. جامعة الدول العربية، القاهرة.
داي، لنكولن. (1985). الوسائل غير المباشرة في سياسات الخصوبة، السكان والتنمية في الشرق الأوسط، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، بغداد، العراق.
زكي، رمزي. (1984). المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، مجلة عالم المعرفة، عدد 84، الكويت.
صندوق الأمم المتحدة للسكان. (2002). السكان والصحة الإنجابية والأهداف الإنمائية الألفية، نيويورك.
عمران، عبد الرحيم. (1994). تنظيم الأسرة في التراث الإسلامي، صندوق الأمم المتحدة للسكان.
عيد، حسام.(2004). العوامل المؤثرة على خصوبة المرأة في مخيم النصيرات، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد، 12، عدد 1، ص169-149.
عيد، حسام. (2010). بعض محددات خصوبة المرأة في قطاع غزة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد، 7، عدد 2، ص171-141.
فهيمي، فرزانة. (2002). برامج تنظيم الأسرة في إيران: استجابة حاجات أمة، موجز 2، المكتب المرجعي للسكان، القاهرة.
فهيمي، فرزانة، واشفورد، لوري. (2005). الاستثمار في الصحة الإنجابية لتحقيق أهداف التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: موجز رقم 10، المكتب المرجعي للسكان، القاهرة.

كاسترلاين، جون، وآخرون. (1996). العقبات التي تحول دون استخدام وسائل منع الحمل في باكستان: دراسة في ولاية بنجاب، مركز توثيق بحوث الصحة الإنجابية، مجلس السكان الدولي، ترجمة المكتب الإقليمي لغرب آسيا وشمال أفريقيا، القاهرة.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Bongaarts, John. (1978) A Framework for Analyzing the Proximate Determinants of Fertility. Population and Development Review. Vol. 4, No,(1): Pp 105-132.

Donati, S. Hamam, R. Medda, E. (2000) Family Planning KAP Survey in Gaza. Soc Sci Med, 50 (6): P. 841-849. (PubMed)

Hammoudeh, W. Abu-Rmeileh, N. (2009) Factors associated the use family planning among Palestinian women. In presented at the IUSSP XXVI International Conference, 27 Sep – 2 Oct 2009, Marrakech, Morocco.

Khawaja, M. (2003), The Fertility of Palestinian Women in Gaza, the West Bank, Jordan and Lebanon. Population-E, Vol.58, (3):Pp. 1-30

Mostafavi, et al. (2006) Socio-Cultural Factors Affecting Men's Use of Family Planning Methods in Iran. Journal of Social Sciences & Humanities of Shiraz University, Vol. 24, No.2, Pp 9-16. www.SID.ir

Population Reference Bureau. (2008) Family Planning worldwide, data sheet. Washington, USA.

Randall, S. (2001). "Fertility", in J. Pedersen, S. Randall, M. Khawaja (eds.), Growing Fast: The Palestinian Population in the West Bank and Gaza Strip, Oslo, Fafo, pp. 95-120.

Sakhatra, F. (2001) Contraceptive use in Jordan. Saudi Medical Journal, Vol. 22, No, 6: Pp 512-515.

Yount, K. Langster, R, & Hill, K. (2000) The Effect of Gender Preference on Contraceptive use in Rural Egypt. Studies in Family Planning. Vol. 31, No. 4: Pp 290-300.

Determinants of the Use of Family Planning Methods among Palestinian Women

Husam S. Eid
Faculty of Education - Al-Quds Open University
Gaza Strip - Palestine

Abstract:

This paper identifies determinants affecting family planning among Palestinian women. The study utilized, as a research tool, a demographic health survey (2004) conducted on Palestine among 3782 currently married women. The results indicate that economic and social variables have an impact on the use of family planning methods among the Palestinian women The results also indicated, through the use of logistic regression model, a greater tendency among Palestinian women to use family planning methods depending on such factors as the woman's age and her educational level, region, the number of children and the family's standard of living, with a marked difference emerging between women in the West Bank and those in Gaza Strip.

Key words: Determinants of family planning, family planning methods, married women, logistic regression model.